

المواكبة المستمرة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد الثاني والعشرون: كانون الأول 2022

إعداد:
مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- 3 ❖ تقرير تشريحي لمنظمات من المجتمع المدني في لبنان
- 11 ❖ مقابلة مع روبرت مالي حول إيران
- 15 ❖ خارطة مواقف الأحزاب السياسية التركية
- 19 ❖ استطلاعات رأي غربيّة حول الحرب الأوكرانية
- 23 ❖ مواكبة لزيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية
- 33 ❖ مستقبل أميركا في الشرق الأوسط
- 37 ❖ التوتر بين صربيا وكوسوفو
- 39 ❖ توصيات اليمين الصهيوني لإدارة بايدن للعام 2023

تقرير تشريحي لمنظمات من المجتمع المدني في لبنان

الموضوع

نشرت "المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية – Democracy Reporting International" تقريراً بعنوان: "خارطة حركات التغيير في لبنان: التحوّل السياسي للمجتمع المدني"¹ أنجز في تشرين الأول 2022. والتقرير هو عبارة عن دراسة ترصد هيكلية منظمات من المجتمع المدني أو "قوى التغيير"، جدول أعمالها وبرامجها، والتحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى أبرز احتياجاتها ومدى قدرتها على إشراك المواطنين في العملية السياسية. كما يشرّح التقرير الشبكة الحالية للعلاقات في ما بين هذه المجموعات، لا سيّما من الناحيتين السلبية والإيجابية، ومواقفها من الطائفية، واللامركزية الإدارية، وسلاح حزب الله، ومقاربات مكافحة الفساد، وممارسات القطاع المصرفي والمالي، والتعاون مع الأحزاب التقليدية وغيرها من الموضوعات.

ملخص الدراسة

في حين أن التغيير السياسي والمجتمعي في لبنان قد يبدو مستحيلاً، نظراً لسيطرة مجموعات المصالح والفاعلين السياسيين المعيّنين، إلا أنّ هناك تعبيرات ملموسة عن حركة سياسية ومجتمعية جديدة ظهرت في البلاد. والمثال الرئيسي على ذلك هو فوز نواب "التغيير" الثلاثة عشر الجدد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

يقدم هذا التقرير نظرة أعمق على سياسات المعارضة الناشئة في البلاد من خلال تحليل 30 مجموعة سياسية بارزة في "قوى التغيير اللبنانية" غير التابعة لجهات تقليدية، والتي ظهرت مؤخراً. تستند الدراسة إلى بحث تم إجراؤه على كل مجموعة لفك رموز مواقفها السياسية وعلاقاتها مع المجموعات الأخرى داخل وخارج الحركة، بما في ذلك الاستطلاعات والمقابلات المتعمّقة مع أعضاء كل مجموعة².

¹ <https://democracyreporting.s3.eu-central-1.amazonaws.com/images/63622a2bdd296.pdf>

² سحبت حركة مواطنون ومواطنات في دولة موافقتها على المشاركة في الدراسة بعد إنجاز مقابلتين مع منتسبين إليها وذلك لأنها وجدت في الأسئلة تعرّضاً لموضوعات لا شأن للجهات الأجنبية بها. ولذلك استندت الدراسة إلى محاولة التعرّف على موقف الحركة من خلال مصادر أخرى متاحة للجمهور.

فيما يلي جدول بالجهات الـ 30 التي شاركت في الدراسة مع مواقفها من أربعة قضايا أساسية:

#	الجهة	ممثلها في البرلمان	عدد المنتسبين بحسب الدراسة	يمين/ يسار	الخصصة	التقسيم	التحالف مع "القوى التقليدية"
1	حزب 10452 السياسي	-	20	وسط	وسط	اللامركزية	في قضايا محدّدة
2	ACT	-	100-51	يمين	مؤيد	الفيدرالية	منفتح على التحالفات
3	حزب الخضر	-	100-51	وسط	مؤيد	اللامركزية	في قضايا محدّدة
4	حزب الإصلاح الجمهوري	-	100-51	وسط	وسط	اللامركزية	في قضايا محدّدة
5	حراك المتن الأعلى	-	100-51	يسار	معارض	اللامركزية	في قضايا محدّدة
6	جبهة 17 تشرين	-	500-101	وسط	وسط	اللامركزية	في قضايا محدّدة
7	الكتلة الوطنية	-	1000-501	وسط	مؤيد	اللامركزية	في قضايا محدّدة
8	خط أحمر	وضاح الصادق	500-101	وسط	مؤيد	اللامركزية	في قضايا محدّدة
9	كلنا إرادة	-	60	وسط	مؤيد	اللامركزية	لا تعاون
10	لِحَقِّي	-	500-101	يسار	معارض	اللامركزية	لا تعاون
11	حزب لنا	حليمة قعقور	100-51	يسار	معارض	اللامركزية	في قضايا محدّدة
12	لبنان هويتي	-	500-101	وسط	وسط	اللامركزية	لا تعاون
13	شبكة مدى	إبراهيم منيمنة	أكثر من ألف	يسار	معارض	اللامركزية	لا تعاون
14	بيروت مدينتي	-	100-51	وسط	وسط	اللامركزية	لا تعاون
15	المرصد الشعبي	-	500-51	يسار	وسط	اللامركزية	لا تعاون إلى تعاون في قضايا محدّدة

#	الجهة	ممثلها في البرلمان	عدد المنتسبين بحسب الدراسة	يمين/ يسار	الخصصة	التقسيم	التحالف مع "القوى التقليدية"
16	منتشرين	-	500-101	وسط	وسط	الفيدرالية	لا تعاون إلى تعاون في قضايا محدّدة
17	المؤتمر الوطني للإنقاذ	-	1000-501	وسط	مؤيّد بشدّة	اللامركزية	لا تعاون
18	مواطنون متحدون	-	100-21	يمين	مؤيّد بشدّة	الفيدرالية	لا تعاون إلى تعاون في قضايا محدّدة
19	مواطنون ومواطنات في دولة	-	أكثر من ألف	يسار	معارض	المركزية	لا تعاون إلى تعاون في قضايا محدّدة
20	نحو الوطن	-	500-101	وسط	وسط	اللامركزية	لا تعاون إلى تعاون في قضايا محدّدة
21	لبنان عن جديد	سيثيا زراير	500-101	وسط	وسط	اللامركزية	في قضايا محدّدة
22	حزب سبعة	-	أكثر من ألف	وسط	وسط	اللامركزية	في قضايا محدّدة
23	سهلنا والجبل	ياسين ياسين	500-101	وسط	وسط	اللامركزية	لا تعاون
24	صرخة شعب	-	100-51	وسط	وسط	اللامركزية	لا تعاون
25	شمالنا	ميشال دويهي	500-50	وسط	مؤيّد	اللامركزية إلى الفيدرالية	في قضايا محدّدة
26	تحالف وطني	بولا يعقوبيان	500-51	وسط	وسط	اللامركزية	لا تعاون إلى تعاون في قضايا محدّدة
27	تحرّر	فراس حمدان	500-101	يسار	وسط	اللامركزية	لا تعاون إلى تعاون في قضايا محدّدة
28	حزب تقدّم	نجاه طليبيا ومارك ضو	500-101	يسار	وسط	اللامركزية	في قضايا محدّدة
29	طاولة حوار	-	لا معلومات	وسط	وسط	اللامركزية	في قضايا محدّدة
30	ثورة وطن	-	500-101	وسط	وسط	اللامركزية	لا تعاون إلى تعاون في قضايا محدّدة

كشفت النتائج الرئيسية للبحث عن الرؤى التالية حول المتنافسين السياسيين الناشئين في الدولة:

التوجّه السياسي

- يقع مركز الثقل السياسي لقوى التغيير اللبنانية على يسار الوسط قليلاً، مع وجود مجموعتين يمينيتين فقط من بين المجموعات الثلاثين التي شملها الاستطلاع، مقارنة بـ 8 يساريين و20 من الوسطيين.
- بينما تعتبر مجموعات التغيير اليسارية قضية حزب الله أقلّ إلحاحاً من الوسطيين، وفقاً للتصوّر الشعبي، يتفق الجميع على أنه يجب نزع سلاح حزب الله. بشكل عام، تعكس الحركة الفهم الدولي للطيف السياسي من اليسار واليمين بسياساتهم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.
- كان الجناح اليساري للقوى، وليس مجموعاته الأكثر وسطية، هو الأكثر نجاحاً في الحصول على الأصوات وإيصال النواب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

أولويات السياسة

- تشترك مجموعات التغيير في أربع أولويات سياسية أساسية: معالجة الأزمة الاقتصادية الحالية وتأثيرها على الغذاء والصحة والإسكان والتعليم (ذكرها 89.7% من المجموعات)، واستقلال القضاء والتعامل مع الفساد، مع الإشارة بشكل خاص إلى المساءلة عن انفجار مرفأ بيروت (72.4% من المجموعات) وحل قضية سلاح حزب الله (58.6%) وإلغاء الطائفية السياسية وبناء الدولة المدنية (51.7%). يُنظر إلى معالجة المسألتين الأوليين على أنهما مفتاح لحلّ المسألتين الأخيرتين، وأخرى بجانبهما.

العلاقات مع المجموعات خارج الحركة

- يميل البراغماتيون إلى أن يكونوا وسطيين سياسياً وأن يتعاونوا مع الجماعات اليمينية المثيرة للجدل. يميل الأصوليون إلى أن يكونوا يساريين، ويتعاون بعضهم مع مجموعات يسارية مثيرة للجدل. وبالتالي، فإنّ الانقسام الأصولي / البراغماتي له علاقة بالطيف السياسي بين اليسار واليمين أكثر من ارتباطه بالسؤال العام حول ما إذا كان يجب التعاون مع مجموعات المعارضة المثيرة للجدل.
- في الانتخابات الأخيرة، كان أداء مجموعات التغيير أفضل في القوائم التي استبعدت المرشحين من الجماعات المعارضة المثيرة للجدل، مقارنة بالقوائم المختلطة.

العلاقات داخل الحركة

- على الرغم من أن معظم المجموعات أفادت صراحةً بوجود علاقات جيّدة مع المجموعات الأخرى داخل قوى التغيير، إلا أنّ هناك أيضاً علاقات إشكالية. تُعتبر حركة "مواطنون ومواطنات في دولة" الأكثر تميّزاً

في هذا الصدد، حيث أشارت ثماني مجموعات على وجه التحديد إلى وجود علاقة سيئة مع الحركة. في المقابل، تبرز بعض المجموعات في البيانات باعتبارها مترابطة بشكل جيد، حيث ذكر عدد كبير من المجموعات الأخرى وجود علاقات جيدة فيما بينهم مثل: تحالف وطني، المرصد الشعبي، حزب "لنا"، حزب الكتلة الوطنية، حزب "تقدّم"، حركة "لحقي"، وشبكة "مدى".

الخط والتحديات

- يتمثل التحدي الرئيسي للقوى في تأمين تمويل مقبول لمواصلة عملها، حيث تأثرت المجموعات بشكل كبير بالأزمة. من الصعب اليوم العثور على متطوعين ودفع رواتب للعاملين فيها.
- الخطط الرئيسية للقوى هي المتابعة مع نواب "التغيير" ودعمهم، والعمل نحو أحزاب وائتلافات أكبر وأكثر توحيداً للانتخابات النيابية المقبلة.

التعامل مع الناخب

- ترفض معظم قوى التغيير تقديم المساعدة أو دعم للجمهور بشكل مباشر، حيث يريدون تجنب اتهامهم بشراء الأصوات الذي تنخرط فيه الأحزاب التقليدية. ومع ذلك، فهم يشاركون الناخب بنشاط عبر العمل على زيادة وعيه، وعبر الاحتجاجات في الشارع، والحملات ذات الصلة بالانتخابات.
- في حين أنّ المكاسب الانتخابية للقوى تعبر بشكل إيجابي عن الموقف العام تجاه قوى التغيير، فمن غير الواضح إلى أي مدى يؤيد الناخبون اللبنانيون حقاً "التغيير". تُظهر البيانات الانتخابية أنّ مكاسب القوى كانت ستقلّ على الأرجح لو ترشّح تيار المستقبل برئاسة الحريري للانتخابات، حيث كان ما يقرب من نصف مقاعد التغيير الحالية يشغلها في السابق أعضاء في تيار المستقبل.

الجنس

- على الرغم من وجود عدد قياسي من المرشحات في الانتخابات الأخيرة، لا يزال المشهد السياسي اللبناني بعيداً عن المساواة بين الجنسين، حيث بلغت نسبة المرشحات 11.3% و 6.8% من النواب.
- قدّمت مجموعات المعارضة التي تُعتبر مثيرة للجدل داخل قوى التغيير (مواطنون ومواطنات في دولة) عدداً أكبر من المرشحات (16.9%) من المعدل الوطني، لكنها لم تنجح بإيصال أي نائبة. أثبتت قوى التغيير أنّها أكثر مساواة بين الجنسين، على الرغم من أنّها لا تزال بعيدة عن المساواة الكاملة، مع 25% من المرشحات و 30.8% من البرلمانيات. علاوة على ذلك، حصلت النساء في "القوائم الأصيلة من قوى التغيير" على ضعف عدد الأصوات تقريباً مثل نظيراتهنّ في القوائم التي ضمّت مرشّحين من "مجموعات معارضة مثيرة للجدل".

- يشير المعدل الوسطي إلى أن 46.5% من مجموعات التغيير لديها نساء في المناصب القيادية، على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والمشاركين في الاستطلاع في هذا البحث كانوا حوالي 20% فقط من الإناث، مما يشير إلى أن النقاط المحورية في القيادة لا تزال يهيمن عليها الذكور بشكل أكبر.
- صنف المشاركون في الاستطلاع حقوق المرأة في المرتبة الثانية بعد الفساد كأهم قضية حقوقية يجب معالجتها.

حزب الله

أما فيما يخص حزب الله تحديداً فتشير الدراسة إلى أن الأولوية الثالثة التي ذكرتها المجموعات كانت الحزب (58.6%)، سواء تمت الإشارة إليه صراحة (65%)، أو ضمناً من خلال ذكر "السلاح" أو "السيادة" (35%). ترى "بيروت مدينتي" أن حزب الله منذ تأسيسه عام 1982، كان يبني دولته الخاصة بينما يدمر الدولة اللبنانية في هذه العملية. ويضيف "تحالف وطني" أن "تصريحات (السيّد) حسن نصر الله حول عدم وجود دولة يسلم سلاحه لها مفارقة، حيث إن حزب الله هو الذي ساهم في هذا الوضع". وبالتالي، يُنظر إلى هذه الدولة داخل الدولة على أنها تتحدى السيادة اللبنانية، وهي مسألة ذكرتها مجموعات متنوعة³. من بينها، ترى "شبكة مدى" أن "قضية السيادة والسلاح لا يمكن أن تتعايشا في دولة واحدة". وتضيف مجموعة "صرخة شعب" أن البلاد لن يصلح حالها قبل أن يكون هناك حل لمسألة سيادتها.

لكن "صرخة شعب" و"حزب 10452" يتجنبان التعامل مع هذه القضية لأنها تتعلق بالشؤون الدولية والقرارات التي يقول حزب 10452 إنه لا سيطرة لهم عليها. تلاحظ عدّة مجموعات أن العامل الدولي يجعل قضية حزب الله وقضايا أخرى شديدة التعقيد⁴. على سبيل المثال، تقول "نحو الوطن"، مشيرة إلى علاقة مسألة حزب الله وأسلحته بالوضع الاقتصادي، إنه لا يمكن وضع خطة للإنقاذ الاقتصادي والمالي "في وجود واقع غير طبيعي". ومع ذلك، "واقع الأسلحة هو موضوع يتعامل مع التداخيات الدولية التي تتطور يوماً بعد يوم". وبالمثل، تقول "طاولة حوار" إن "الوضع الاقتصادي لا يمكن تعديله ما لم نوقف النزيف من المعابر غير الشرعية التي تسيطر عليها أسلحة حزب الله". علاوة على ذلك، يرى هؤلاء أن حزب الله يؤثر سلباً على مصالح لبنان في دول الخليج ودول أخرى. لذلك تطالب "طاولة حوار" بتنفيذ القرارين الدوليين 1559 و 1701 لناحية نزع سلاح الميليشيات وحلّها. أخيراً، تشير "جبهة 17 تشرين" إلى أن سلاح حزب الله متواطئ في مسألة ترسيم الحدود البحرية.

الحلّ واضح لجميع مجموعات التغيير: على حزب الله تسليم سلاحه إلى الدولة، أي إلى الجيش اللبناني، الذي يجب أن يكون الحائز الشرعي الوحيد على السلاح في لبنان. لكن "بيروت مدينتي" تتحدى هذه السذاجة: "أتحدى أولئك الذين يريدون نزع سلاح حزب الله ليأتوا ويقولوا لي كيف". ويقول "حراك المتن الأعلى" إنه يجب على المرء

³ كلنا إرادة، حزب تقدّم، منتشرين، حزب الخضر، صرخة شعب، شبكة مدى، جبهة 17 تشرين.

⁴ نحو الوطن، حزب تقدّم، صرخة شعب، حزب 10452، طاولة حوار، جبهة 17 تشرين.

أولاً أن يطوّر "دولة قادرة وجيشاً قوياً" يكونان قادرين بعد ذلك على نزع سلاح حزب الله. في المقابل، يشدّد حزب الخضر وحزب سبعة على ضرورة التفاوض والحوار من أجل تطوير استراتيجية دفاعية والوصول إلى دولة ذات سيادة يُنزع سلاح حزب الله فيها. لكنّ حزب سبعة يشير إلى أن "هذا سيستغرق وقتاً، لكن لسنا في عجلة من أمرنا، لأننا نعتقد أنّ المواطن اليوم ليس منزعجاً لأنّ حزب الله لديه أسلحة".

من الخلاصة:

تشير نتائج هذا المشروع البحثي إلى إمكانية جديدة واعدة في لبنان: مساحة للتعبيرات والأفكار السياسية الجديدة التي تتجاوز الكتل الطائفية والنخبة السياسية التقليدية. ومع ذلك فإنه يسلّط الضوء أيضاً على كيف أنّ هذه البدايات الجديدة الواعدة تحتاج إلى وقت ودعم وتخطيط طويل الأجل وتطوير تنظيمي قوي وشبكات أعمق عبر المجتمع. إنّ تزويد الجماعات والأفراد ضمن "قوى التغيير" بفرص وشبكات لتعميق مهاراتهم ونطاق وصولهم سيلعب دوراً مهماً في دعم توجّه أكثر صحّة للسياسة اللبنانية.

مقابلة مع روبرت مالي حول إيران

الموضوع

نصّ مقابلة مجلة "فورين بوليسي" الأميركية مع المبعوث الأميركي الخاص لشؤون إيران روبرت مالي بتاريخ 30 تشرين الثاني 2022.

أبرز ما ورد في إجابات روبرت مالي

- خلال أسابيع قليلة فقط ستكون إيران على مقربة من الحصول على ما يكفي من المواد الانشطارية المخصّبة لدرجة تصنيع الأسلحة. وهذا نتيجة لخيارات خطيرة للغاية قام بها النظام الإيراني. وهو أيضاً نتيجة للقرار المتهوّر الذي اتخذته إدارة ترامب بالانسحاب من صفقة ناجحة. لذلك أصبح الإيرانيون قريبين جداً من امتلاك ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة علمياً أن التسلّح يستغرق وقتاً أطول.
- إذا سألت أيّ مشارك في المحادثات، فسيقول إنّ الولايات المتحدة لعبت دوراً حسان النية في محاولة العودة إلى الصفقة. لقد اقتربنا كثيراً عدّة مرّات، وآخرها كان في آب. في كلّ مرّة، كانت إيران تتراجع وتطرح بعض المطالب الجديدة، التي ما لا علاقة لها غالباً بالمحادثات النووية - ومؤخراً كانت تتعلّق بعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا يوحي لنا بأنّ النظام الإيراني منقسم. كل أطراف المحادثات قالوا إنّ الصفقة المطروحة على الطاولة كانت عادلة. وإيران هي التي تراجعت ورفضتها في أكثر من مناسبة.
- ما كنا مستعدّين للقيام به هو رفع العقوبات التي كان من المفترض رفعها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي كانت إدارة ترامب قد أعادتها إلى حيّز التنفيذ. رفضت إيران فرصاً لا حصر لها للعودة إلى الصفقة. لقد واصلنا الاستعداد لعالم مع JCPOA أو بدونه. لقد واصلنا الضغط على إيران، لمحاولة فرض عقوباتنا، والتأكّد من معاقبتهم بسبب دعمهم للإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وبرنامجهم للصواريخ الباليستية، وبرنامجهم النووي. خطة العمل الشاملة المشتركة ليست على جدول الأعمال بسبب موقف إيران. ونحن نواصل سياستنا وهي الردّ على جميع أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار.

- سيحين الوقت الذي لن تصبح فيه الصفقة قابلة للتطبيق عندما سيخبرنا خبراءنا النوويون أن فوائدهم "عدم الانتشار" لا تضمن تخفيف العقوبات التي سنقدمها. عندما نصل إلى هذه النقطة فإن الصفقة ستنتهي. لكنني أريد التأكيد على أننا لا نقضي وقتنا الآن في التركيز على الصفقة. ينصب تركيزنا على ما يحدث في إيران ودعم إيران لحرب بوتين العدوانية في أوكرانيا.
- أولويتنا هي الدبلوماسية. إنها الطريقة المجربة. إنها أفضل طريقة. إنها الطريقة الأكثر استدامة لمنع إيران من حيازة سلاح نووي. ويبقى هذا ما نفضله. هناك أدوات أخرى نستخدمها بالفعل: ضغوط دولية من النوع الذي لم تشهده إيران منذ سنوات عديدة. تذكر أنه في ظل إدارة ترامب أمضى الكثير من العالم، بما في ذلك حلفاؤنا الأوروبيون الثلاثة في المفاوضات، الكثير من الوقت على الأقل في إلقاء اللوم على الولايات المتحدة كما كانوا يلومون إيران على تقدمها النووي. نحن في وضع مختلف تمامًا اليوم، حيث نعمل بشكل وثيق مع المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. هناك أغلبية كبيرة من الدول اليوم، وليس الدول الغربية فقط، تدرك أنه يجب ممارسة الضغط على إيران لوقف تقدمها النووي. بعد قلبي هذا، لدينا عقوبات، لدينا ضغط، لدينا دبلوماسية. إذا لم ينجح أي من ذلك، قال الرئيس، كملاذ أخير، سيوافق على الخيار العسكري. لكننا لم نصل إلى هذه النقطة بعد. ما زلنا نأمل أن نجد وسائل أخرى وأن نغير إيران مسارها الحالي لأنها ستكون الأفضل للجميع.
- لا أعرف إذا كانت السياسة تجاه إيران ستتغير. لقد حاولنا أن تكون لدينا سياسة من الحزبين بقدر الإمكان. ثبت أن الأمر صعب للغاية، لكننا نتشاور بانتظام مع الأعضاء الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس وسنواصل القيام بذلك. ونأمل أن نتمكن من الاتفاق على جزء كبير من سياستنا لأننا نتفق جميعًا على أن إيران يجب أن تمتلك سلاحًا نوويًا. نتفق جميعًا على أننا بحاجة إلى ممارسة الضغط واتخاذ خطوات لوقف نقل إيران للأسلحة إلى روسيا. ونتفق جميعًا على أننا بحاجة إلى دعم الشعب الإيراني في كفاحه ضد القمع الذي يواجهه.
- اتخذت وزارة الخزانة الأميركية منظورًا أقوى فيما يتعلق بتأثير العقوبات وكيف يمكن بناؤها بشكل أفضل حتى لا تأتي بنتائج عكسية، وبالتالي تضر الأشخاص المناسبين. وهناك حالات انتهت فيها العقوبات بالإضرار بالمواطنين العاديين على عكس القادة الذين نحاول استهدافهم. أعتقد أنها عملية موازنة صعبة للغاية. سأكون صريحًا: أعتقد أننا بحاجة إلى تعديل عقوباتنا. هذا ليس الجواب. إذا كان هذا هو الجواب، فلن نتقدم إيران في برنامجها النووي. ستكون لدينا نتائج مختلفة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. نحن مدينون لأنفسنا بأن نجري فحصًا صادقًا لكيفية عمل العقوبات وكيف لا تعمل في هذه الحالة الخاصة بإيران.

- لا أريد أن أبدو شديد الحنين إلى الماضي، لكن خطة العمل الشاملة المشتركة كانت نتيجة دبلوماسية مدعومة بالعقوبات - لكنّ العقوبات التي اعتمدت بطريقة أوضحت أنه إذا اتخذت إيران خطوات صعبة - لكن خطوات واقعية - فإن تلك العقوبات سيتمّ رفعها، هذه الطريقة نجحت مرّة واحدة. نأمل أن ينجح شيء من هذا القبيل في المستقبل. لكن علينا أن نكون أفضل مما كنا عليه في التأكّد من أنّ العقوبات لا تؤذي المواطنين العاديين وأنها تحقّق النتائج التي نسعى إليها.
- ندعم التطلّعات المشروعة للشعب الإيراني ولحرّياته وحقوقه الأساسية التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في جميع أنحاء العالم. لقد أوضحنا أننا نحشد الاهتمام الدولي ونسلط الضوء على ما يحدث في إيران، في وقت يحاول فيه النظام الإيراني إخفاء وتشويه ما يحدث، وللتأكّد من أنّ الإيرانيين لديهم القدرة على التعبير عن أنفسهم، والمشاركة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والمعلومات الإعلامية مع بعضها البعض ومع العالم الخارجي، من خلال معاقبة من هم في أعلى وأسفل السلسلة في إيران لانتهاكهم الحقوق الأساسية للشعب الإيراني.
- سنحاول قريباً إخراج إيران من لجنة [الأمم المتحدة] حول وضع المرأة لأته أمر شاذ تماماً أن تكون إيران في اللجنة التي من المفترض أن تدافع عن حقوق المرأة عندما تقوم بقمعها.
- لقد اتخذنا بالفعل خطوات لنجعل من الصعب على إيران نقل الطائرات بدون طيار وغيرها من المعدات العسكرية، والعمل بالشراكة مع الآخرين في جميع أنحاء العالم لفرض عقوبات واتخاذ خطوات أخرى لجعل نقل الأسلحة الفتاكة أمراً صعباً قدر الإمكان على إيران التي تساعد روسيا على قتل واستهداف المدنيين في أوكرانيا.
- من السابق لأوانه القول بأنّ هناك خلافات بيننا وبين "إسرائيل" حول التعامل مع إيران. لم يتمّ تشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد. لكنني أودّ أن أشير ببساطة إلى أنه عندما تولّت إدارة بايدن السلطة كان نظيرنا هو رئيس الوزراء نتنياهو، وتعاملنا معه بصراحة. أعتقد أنّ كلا الجانبين حاولا تعلّم الدروس ممّا لم ينجح فيه عامي 2015 و 2016 ومحاولة عدم تكرار بعض ما حدث في ذلك الوقت. الآن عدنا مع نتنياهو، وأتوقّع أننا سنجري محادثات وثيقة للغاية. نحن نعلم أنه قد تكون هناك بعض الخلافات حول إيران، ولكن حول الأساسيات - التي تمنع إيران من امتلاك سلاح نووي والتأكّد من أنه يمكننا مواجهة أنشطتها المزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة - هناك الكثير من القواسم المشتركة.
- تبقى رؤيتنا أنّ باب الدبلوماسية مفتوح ولكن في نفس الوقت لن نقيّد أنفسنا بالتراجع والسماح لإيران بدعم العملية العسكرية في أوكرانيا أو قيام روسيا نفسها بالاعتداء على أوكرانيا. سندعم أوكرانيا وتوفير ما تحتاج إليه للدفاع عن نفسها حتى بوجه المسيرات والصواريخ الإيرانية.

خارطة مواقف الأحزاب السياسية التركية

الموضوع

من المقرر أن تجري الانتخابات الرئاسية والنيابية في تركيا في 18 حزيران 2023. تُظهر استطلاعات الرأي حتى الآن تراجعاً كبيراً في شعبية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مقابل كتل أحزاب المعارضة في محاولة للاتفاق على مرشّح رئاسي واحد يواجه أردوغان في الانتخابات المقبلة. فيما يلي بعض المعلومات عن الأحزاب الأساسية في تركيا مع ذكر أبرز توجّهات أحزاب المعارضة في السياسة الخارجية.

النصّ

يتشكّل المشهد السياسي الحالي في تركيا من تحالفين رئيسيين. الأول هو تحالف الشعب، الذي يضمّ حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية، والثاني هو تجمع لست أحزاب معارضة تتلقّى دعماً غربياً واسعاً. تُظهر استطلاعات الرأي المختلفة أن تحالف المعارضة يملك، حتى الآن، حظوظاً أكبر بالفوز في الانتخابات المقبلة من أحزاب الموالاتة. في المقابل يبقى حزب الشعوب الديمقراطي، الكردي المعارض، خارج أي تحالف بسبب طرحه لشروط مقابل الانضمام للحلف لم توافق عليها أحزاب التحالف المعارض حتى الآن.

المشكلة الرئيسية التي يواجهها أردوغان حالياً هي أنه قانونياً لا يستطيع الترشّح لدورة ثالثة، بعد أن شغل منصب الرئاسة لدورتين متتاليتين، إلا إذا قام البرلمان التركي بحلّ نفسه والإعلان عن انتخابات مبكرة. ولكي يحدث هذا الأمر يحتاج أردوغان إلى تصويت 360 نائباً فيما لا يؤيّد هذا الخيار إلا 340 نائباً حتى الآن حيث إن بقية النواب ينتمون لأحزاب المعارضة. وإذا لم يستطع أردوغان إجراء هذا التعديل فبإمكانه أن يتجه نحو المحكمة العليا لاستصدار حكم بصحة ترشيحه باعتبار أنه في الدورة الرئاسية الأولى له كان النظام برلمانياً ولذا لا ينبغي احتسابها.

فيما يلي جدول بأبرز الأحزاب التركية الموجودة على الساحة السياسية:

ملاحظات	نسبة التأييد عام 2018	نسبة التأييد ¹	الإيديولوجيا	التصنيف السياسي	رئيس الحزب	الحزب
الحزب الحاكم	%42.56	%31.4	ديمقراطية محافظة / إسلامي	يمين	رجب طيب أردوغان	حزب العدالة والتنمية
موالاة	%11.10	%7.5	قومية / مثالية	يمين متطرف	دولت بهتشي	حزب الحركة القومية
زعيم المعارضة	%22.65	%26	الديمقراطية - الاجتماعية / الكمالية ² - العلمانية	يسار وسط	كمال كيلينشدار أوغلو	حزب الشعب الجمهوري
معارضة	%9.96	%14.6	قومية / كمالية / العدالة الاجتماعية	يمين	ميرال أكشير	حزب الجيد
معارضة	-	%0.7	إسلامي / ميللي غوروش ³	أقصى اليمين	تمل قره موللا أوغل	حزب السعادة
معارضة	-	%1	ليبرالية محافظة	يمين وسط	غولتكين أويسال	الحزب الديمقراطي
معارضة	-	%1	قومية / ليبرالية محافظة	يمين	أحمد داوود أوغلو ⁴	حزب المستقبل
معارضة	-	%1.9	الاشتراكية الديمقراطية / تقدّمية	وسط إلى يمين وسط	علي باباجان ⁵	حزب الديمقراطية والتقدم
معارضة - خارج التحالف المعارض	%11.7	%10.2	الاشتراكية الديمقراطية / العلمانية	يسار وسط إلى يسار	برفين بولدان ميئات سنجر	حزب الشعوب الديمقراطي

¹ هذه الأرقام تعود لشهر تشرين الثاني 2022 وفق مركز JAMES in TURKEY الذي يجمع إحصاءات من مختلف المراكز التركية ويستنبط منها أرقامًا خاصة به.

² الفكر الكمالي أو الكمالية هي الأيديولوجيا التأسيسية للجمهورية التركية والتي استنبطت من اسم مؤسس الدولة التركية مصطفى كمال أتاتورك. تعرّف الكمالية نفسها على أنها إصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية ودينية واسعة النطاق تهدف إلى فصل الدولة التركية الجديدة عن سلفها العثماني واحتضان أسلوب المعيشة الغربي، بما في ذلك إقامة الديمقراطية والعلمانية.

³ حركة دينية سياسية تجادل بأن تركيا يمكن أن تتطور بقوتها البشرية والاقتصادية من خلال حماية قيمها الأساسية، والإيمان بالله، والمضيّ قديمًا بخطوات أسرع من خلال منافسة الدول الغربية.

⁴ رئيس حكومة تركيا سابقًا.

⁵ وزير خارجية سابق.

موقف أحزاب المعارضة من بعض المواضيع في السياسة الخارجية:

الموضوع	رأي أحزاب المعارضة ⁶
إعادة التوازن المؤسسي لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية	نعم
التعامل مع الدولة السورية	نعم
نزع سلاح الفصائل السورية المدعومة من تركيا	نعم
استمرار الوجود العسكري التركي في سوريا	نعم فقط حزب الشعوب الديمقراطي يعارض
التعامل مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني	كلا حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري يعارضان
إعادة تأكيد هوية تركيا في الناتو	نعم فقط حزب الشعوب الديمقراطي يعارض
عضوية منظمة شنغهاي للتعاون	كلا
عزّز شراء نظام الدفاع الجوي S-400 من روسيا المصالح الوطنية لتركيا	كلا
الحاجة إلى حلّ مشكلة نظام الدفاع الجوي S-400 ؛ وضع حدود متفق عليها بشأن تفعيلها	نعم حزب الشعوب الديمقراطي وحزب المستقبل لم يعلّقا
تعزيز هدف العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي	نعم الحزب الجيّد أبدى انفتاحه على خيارات أخرى
زيادة التعاون في السياسة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي	نعم
التركيز على حقوق الإنسان في تركيا لتحسين المكانة الدولية	نعم
إعلان منطقة اقتصادية خالصة في شرق المتوسط	وافق الحزب الجيّد فقط بينما عارض حزب الشعب الجمهوري ولم تعلّق الأحزاب الأخرى
الدعوة لحلّ مشكلة قبرص عبر إنشاء دولتين	كلا
الحفاظ على علاقة غير تصادمية مع روسيا والصين	نعم
نهج متوازن مع روسيا	نعم
تعميق التعاون الاقتصادي مع روسيا	كلا
التركيز أكثر على الأويغور في الصين	نعم

⁶ بناء على تقرير نشره مركز كارنيغي للسلام العالمي في شهر تشرين الثاني 2022.

استطلاعات رأي غربية حول الحرب الأوكرانية

الموضوع

مع اقتراب دخول الحرب في أوكرانيا شهرها العاشر ما تزال استطلاعات الرأي الأميركية تظهر دعم غالبية الأميركيين لقرارات واشنطن بمساعدة أوكرانيا. في المقابل تُظهر استطلاعات الرأي الأوروبية تراجعاً في تأييد الأوروبيين لدعم أوكرانيا. فالآثار الاقتصادية للحرب وأزمة الطاقة وبرد الشتاء تنعكس على تأييد الرأي العام الأوروبي لموقف بلادهم من الصراع. فيما يلي نتائج استطلاعات رأي نُشرت في أميركا وأوروبا خلال شهر تشرين الثاني 2022.

النتائج

استطلاعات رأي أميركية¹:

- تستمرّ الغالبية العظمى من الأميركيين (65%) في تأييد تزويد أوكرانيا بالأسلحة، والمساعدات الاقتصادية، (66%)، وقبول اللاجئين الأوكرانيين (73%)، وفرض عقوبات على روسيا (75%).
- يعتقد 40% من المستطلّعين أن الولايات المتحدة يجب أن تحافظ على المستوى الحالي من الدعم لأوكرانيا إلى أجل غير مسمّى.
- يعتقد 29% من المستطلّعين أن الولايات المتحدة يجب أن تسحب دعمها لأوكرانيا تدريجياً.
- يقول ما يقرب من ثلاثة من كل 10 مستطلّعين (27%) إن الولايات المتحدة يجب أن تتدخل عسكرياً لقلب الأفضلية لصالح أوكرانيا وإنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن.
- 48% يعتبرون أنه ينبغي على واشنطن أن تدعم أوكرانيا "مهما استغرق الموضوع"، وهو انخفاض من 58% في تموز 2022. في المقابل يعتبر 47% أنه ينبغي لواشنطن أن تحث أوكرانيا على إنهاء الصراع في أقرب وقت ممكن، وهو ارتفاع من 38% في تموز 2022.

¹ The Chicago Council on Global Affairs, Reagan Foundation, Gallup

- يعتقد 68٪ من المستطلّعين أن روسيا مسؤولة عن اندلاع الحرب في أوكرانيا، مقابل 3٪ يعتبرون أوكرانيا مسؤولة، و7٪ يعتبرون الولايات المتحدة مسؤولة و6٪ يعتبرون الناتو مسؤولاً.
- يعتقد 57٪ من المشاركين أنه يجب الاستمرار في دعم أوكرانيا.
- وفقاً للمستطلّعين فإن الحلفاء الرئيسيون لأميركا هم المملكة المتحدة (86٪) وأستراليا (84٪) وأوكرانيا (76٪) وفنلندا (74٪).
- ثقة الأميركيين في قوّاتهم المسلّحة لا تزال منخفضة، 48٪.
- ما لا يقلّ عن 66٪ من الأميركيين ذوي الدخل المنخفض يواجهون ضغوطاً مالية ناجمة عن التضخّم.
- عبّر 60٪ من المشاركين ذوي الدخل المتوسطّ أنهم يعانون بشدّة من الوضع الاقتصادي السيئ وارتفاع الأسعار.

استطلاعات رأي أوروبية²

- 55٪ من الألمان يعتقدون أن برلين لا تبذل جهوداً دبلوماسية كافية لإنهاء النزاع في أوكرانيا. وهو ارتفاع بنسبة 14٪ مقارنة بنتيجة استطلاع مماثل في شهر تشرين الأول 2022.
- اعتبر 37٪ من المستطلّعين في ألمانيا أن العقوبات المفروضة على روسيا ليست قوية بما فيه الكفاية، ورأى 31٪ أنها كافية، فيما قال 23٪ إنها مفرطة في الشدّة.
- 66٪ من المستطلّعين الألمان قلقون من عدم امتلاكهم المال الكافي لدفع فواتيرهم بسبب ارتفاع الأسعار، وارتفع هذا المؤشر بنسبة 9٪ مقارنة بشهر تشرين الأول.
- في ألمانيا، يعتقد 67٪ من المواطنين أن بلادهم يمكنها التعامل مع المزيد من اللاجئين القادمين من أوكرانيا خلال فصل الشتاء.
- ما يقرب من واحد من كل خمسة أشخاص في ألمانيا (19٪) اضطرّ إلى الاعتماد على مدّخراته لتغطية التكاليف اليومية.
- يعتقد حوالي 70٪ من المُستطلّعين في المجر أن محادثات السلام سوف تخدم مصالح أوكرانيا وليس الاستمرار بالحرب.
- أظهر استطلاع للرأي أجري في جمهورية التشيك وسلوفاكيا وبلغاريا والمجر وبولندا أن الأخيرة تُظهر أقوى تضامن مع أوكرانيا. أعرب 56٪ من البولنديين عن دعمهم الواضح لانضمام أوكرانيا إلى كل من الاتحاد

² Infratest dimap, Nézőpont Institute, European Parliament, King Baudouin Foundation

الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، في حين تراوح الدعم بين 18٪ و 25٪ في الدول الأخرى التي شملها الاستطلاع.

- يدعم البولنديون بشدة مقاطعة المنتجات من روسيا، أما في المجر، فإن حوالي 42٪ فقط من المواطنين مهتمون بتقديم المساعدة لأوكرانيا.
- وفقاً لاستطلاع رأي أجري في بولندا، يعتقد 55٪ من المستجيبين أن الوضع الاقتصادي لأسرهم سوف يزداد سوءاً في عام 2023.
- وافقت أغلبية كبيرة (73٪) من ناخبي المعارضة في المجر على أن حكومتهم محقة في رفض ضم الأراضي الأوكرانية من قبل روسيا (32٪ من ناخبي الحكومة يعتقدون ذلك).
- يعتقد 58٪ من السكان في البرتغال أن أوكرانيا يجب أن تواصل القتال وألا تتنازل عن الأراضي لروسيا من أجل تحقيق السلام.
- في فنلندا، ارتفع التأييد لعضوية الناتو إلى 78٪، مقارنة بـ 60٪ في آذار.
- يعتبر 77٪ من المشاركين الإسبان في الاستطلاع أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الناتو بما في ذلك إسبانيا بردّ موحد في حالة تعرّض أي دولة عضو في الناتو لهجوم من قبل روسيا.
- وفقاً لاستطلاع رأي في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، فإن نصف المواطنين الذين تم استجوابهم يخشون من أنهم سيواجهون صعوبة في دفع فواتير الكهرباء و / أو تدفئة منازلهم هذا الشتاء.
- قال 91٪ من المشاركين في فرنسا إنهم يخشون أن تتراجع القوة الشرائية في الأشهر المقبلة.
- في اليونان، اعتبر المشاركون أن ارتفاع أسعار الكهرباء (88٪) وزيادة أسعار الوقود (87٪) يتصدّران قائمة الاهتمامات.
- في البرتغال، بدأ 71٪ من السكان بالفعل خفض نفقاتهم الشهرية و 70٪ يحاولون توفير الطاقة أو الغاز أو الكهرباء.
- في رومانيا، يعتقد ثلاثة من كل أربعة مدراء أن الاقتصاد الوطني الآن أسوأ مما كان عليه قبل نصف عام.
- غالبية الفرنسيين متشائمون بشأن المستقبل، حيث يرى 83٪ منهم أنه مقلق.
- في ليتوانيا، يعتقد أكثر من ثمانية من كل عشرة أشخاص أن الوضع في البلاد يزداد سوءاً، بينما يعتقد 15٪ أنه يتحسن.
- تشهد الموافقة على إرسال أسلحة إلى أوكرانيا انخفاضاً طفيفاً في جميع دول الاتحاد الأوروبي؛ في ألمانيا، انخفض إلى أقل من 50٪ للمرة الأولى منذ بدء الحرب.

- في جميع أنحاء أوروبا، قال 50٪ من المشاركين في الاستطلاع إن على دولهم دعم أوكرانيا من خلال تزويدها بشحنات الأسلحة مما يسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد الهجمات الروسية. هذا المعدل هو الأدنى في إيطاليا (36٪) والأعلى في بولندا (76٪).

الاستخلاص:

في المجمل هناك انقسام في الرأي العام الغربي حول دعم أوكرانيا في حربها مع روسيا، وهذا الانقسام يتزايد بشكل طفيف منذ بداية الحرب وذلك لأسباب اقتصادية في المقام الأول. التراجع الشعبي في تأييد دعم أوكرانيا والميل لدعم تسوية سياسية يظهر أكثر في أوروبا نظراً لكونها تدفع الثمن الأكبر بالمقارنة مع الأميركيين. وقد تزايدت التوقعات السلبية والمخاوف بشأن الاقتصاد بشكل ملحوظ لدى الرأي العام الغربي. حتى تشرين الثاني 2022 كان الموقف الغربي الرسمي لا يزال يحظى بدعم نصف الكتلة الشعبية تقريباً لكن مع إشارات متصاعدة من القلق والتردد لدى مواطني الدول الغربية. ومن المتوقع أنه بمرور الوقت واشتداد الشتاء سوف تزداد الكتلة الشعبية الراضية لاستمرار الدعم لأوكرانيا وهو ما تراهن عليه موسكو وتحفزه بالدبلوماسية وسياسات الطاقة وحملات المعلومات.

مواكبة لزيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية

الموضوع

زار الرئيس الصيني شي جين بينغ السعودية في 7 كانون الأول 2022 لعدة أيام عقد خلالها ثلاث قمم (سعودية، خليجية، عربية) تضمّنت العديد من المواقف والتفاهمات. فيما يلي تقرير يوجز أبرز محطات الزيارة والمواقف المصاحبة لها والوثائق والاتفاقات التي انبثقت منها.

التقرير

1. حول الأجواء المصاحبة للزيارة

- من حيث الشكل، حاول السعوديون إحاطة الزائر الصيني بحفاوة استثنائية بدأوا بإظهارها منذ لحظة دخول الطائرة الرئاسية الصينية إلى أجواء الرياض حيث حلّقت مقاتلات سعودية ونفّذت عرضاً جويّاً بألوان العلم الصيني وواكبت هبوطها على أرض المطار. حفاوة الاستقبال هذه عادت بذاكرة المتابعين والمحلّلين إلى المقارنة مع الزيارة الأخيرة للرئيس الأميركي جو بايدن إلى الرياض يوم اقتصر استقباله على سلام من وليّ العهد محمد بن سلمان بقبضة يده فيما اكتفت الرياض خلال تلك الزيارة بالإعلان عن زيادة محدودة في إنتاج النفط لا تلبّي مطلب بايدن على أبواب انتخابات الكونغرس النصفية التي تلت الزيارة إلى السعودية بوقت قصير.
- على المقلب الصيني، طبعت الإيجابية إزاء العالم العربي والخليج الموقف الرسمي الصيني حيث استبقت الخارجية الصينية الزيارة بإصدار تقرير مفصّل بعنوان: "التعاون الصيني - العربي في العصر الجديد"³ تطرّق إلى البُعد التاريخي للعلاقات الصينية العربية التي تعود إلى أيام طريق الحرير القديم قبل ما يزيد على ألفي عام وصولاً إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وما تلاه من تبادل للدعم في مختلف القضايا التي تهمّ الجانبين. وعرض التقرير جوانب مختلفة من هذه العلاقة ورؤية الصين للمنطقة العربية وسجل العديد من التطلّعات. وهذه أبرز جوانب التقرير:

³ <https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/202212/P020221201804289499231.pdf>

- ✓ استعراض تاريخ التمثيل الدبلوماسي وزيارات المسؤولين الصينيين للدول العربية والعلاقات مع الجامعة العربية ونشاط منتدى التعاون الصيني العربي الذي أسس 17 آلية تعاون مشترك.
- ✓ عرض للإنجازات التي حققتها علاقات الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية والتعاون في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق.
- ✓ اعتبار أن الدول العربية تتمتع بالموارد والطاقة الوفيرة حيث تملك 55.7% من احتياطي النفط المثبت في العالم.
- ✓ خلال 4 عقود بدءاً من عام 1970 زاد حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية بأكثر من 620 ضعفاً.
- ✓ وثائق التعاون بشأن مبادرة الحزام والطريق الموقعة مع 20 بلداً عربياً تشمل أكثر من 200 مشروع تعاون ضخم، لاسيما في ما يتعلق بالطاقة والبنية التحتية.
- ✓ في عام 2021 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 330.3 مليار دولار أميركي بزيادة 1.5 ضعف عما كان عليه قبل 10 سنوات.
- ✓ في الأرباع الثلاثة الأولى لعام 2022 وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى 319.2 مليار دولار أميركي بزيادة 35.28% عما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي.
- ✓ في عام 2021 استوردت الصين 264 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية بمعدل 51.47% من إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام.
- ✓ استعراض المواقف الصينية من قضايا المنطقة والتي يمكن اختصارها بالتأكيد على تسوية القضية الفلسطينية "وفق حلّ الدولتين"، والتوصّل إلى حل شامل يضمن وحدة سورية، ودعم مجلس القيادة الرئاسي اليمني، ودعم الحلّ السياسي المقبول من كافة الأطراف عبر الحوار الشامل، ورفض تدخّل القوى الخارجية بشؤون العراق واحترام حقه وسعيه إلى الازدهار، ودفْع العملية السياسية ومكافحة الإرهاب والتطرّف في ليبيا، ورفع العقوبات عن السودان وتسهيل عملية الانتقال السياسي فيه.
- ✓ الحثّ على العمل لبناء المجتمع الصيني - العربي للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد.

1.1 تعليقات في الإعلام الصيني حول الزيارة

- صحيفة شاينا دايلي: التعاون الصيني - العربي جعل العالم العربي ومنطقة الخليج على وجه الخصوص حليفاً قوياً وصديقاً للصين وقلل من اعتماد المنطقة على الولايات المتحدة⁴.
- نائب رئيس الأكاديمية الصينية للتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي يوزيرونج⁵: "يجب تكثيف الجهود لدفع المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وتحسين الهيكل التجاري وتطوير الاستثمارات ورفع مستوى التعاون في ما يخص البنية التحتية".
- نشر موقع غلوبال تايمز التابع للحزب الشيوعي الصيني الحاكم استطلاعاً للرأي على موقعه الإلكتروني حول نظرة المواطنين الصينيين والعرب إلى العلاقات الصينية العربية وسجلت نتائج النقاط التالية:
 - ✓ بالنسبة للمواطنين الصينيين، اعتبر نصف المشاركين أن العالم العربي ساهم بشكل حيوي في بناء مبادرة الحزام والطريق (34٪ رأوا أن العرب شاركوا بحيوية في المبادرة، 32.5٪ اعتبروا أن العرب استفادوا من المبادرة).
 - ✓ 62.8٪ رأوا الدول العربية شريكاً تجارياً مهماً لبلدهم.
 - ✓ 50٪ رأوا أن الدول العربية تدعم مواقف الصين في القضايا الدولية.
 - ✓ 70٪ اعتبروا أن على الصين أن تلعب دوراً حيويًا في الشرق الأوسط.
 - ✓ رأى المستطلعون أن أولويات العلاقات الصينية العربية يجب أن تركز على التنسيق حول الطاقة وتنويع الاقتصاد والأمن الإقليمي.
- على المقلب العربي، شمل الاستطلاع مواطنين من ست دول عربية (السعودية، الإمارات، قطر، مصر، الأردن، الجزائر) وجاءت نتائجه كالتالي:
 - ✓ 81.5٪ من المستطلعين نظروا بإيجابية إلى التعاون الصيني العربي في المجال الطبي ولاسيما في مواجهة جائحة كورونا.
 - ✓ 54.4٪ رأوا أن بلادهم استفادت من التنسيق مع الصين بشأن مبادرة الحزام والطريق.
 - ✓ 51.6٪ عبّروا عن أملهم في أن تلعب الصين دوراً أكبر في الشرق الأوسط مقابل 24.9٪ لصالح الولايات المتحدة.

⁴ <https://www.chinadaily.com.cn/a/202212/08/WS639115b8a31057c47eba335c.html>

⁵ https://www.chinadaily.com.cn/a/202212/08/WS63911b27a31057c47eba339e_2.html

✓ حول مواقف وجهود الصين في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية توزعت النسب كالتالي: 29.4٪ مرضية جداً، 28٪ مرضية، 18.4٪ لا يعلمون، 15.2٪ على المعدل، 5.8٪ غير مرضية.

1.2. تعليقات في الإعلام الخليجي حول الزيارة

- الخبير السعودي في التجارة الدولية فوز العلمي⁶: "مما لا شك فيه أن التوجّه نحو الصين ليس مشروعاً سياسياً بحثاً بل شراكة استراتيجية بالمفهوم العالمي الاقتصادي التجاري. أسلوب المملكة في تحقيق توازن استراتيجي بين العملاقين الكبيرين مهم جداً من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية والخطوات التي تتم مع الصين من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر تضع المملكة في موقف قوي لتحقيق مصالحها والتقدّم في الأجندين الاقتصادية والجيوسياسية."
- الإعلامي السعودي سلمان الدوسري⁷ اعتبر في مقال له بصحيفة الشرق الأوسط السعودية أن: "عالم اليوم تحكمه المصالح فقط ومثلما ساهمت السعودية بالأمس في تصحيح العلاقة بين أميركا ودول العالم الإسلامي، فما هي اليوم تفعل الأمر نفسه بين الصين والمنطقة العربية".

1.3. تعليقات في الإعلام الأميركي حول الزيارة

- بالتزامن مع الزيارة نشر موقع صحيفة بوليتيكو مقالاً للكاتب فيليم كاين بعنوان: "شي جين بينغ يحمل معه هجومه الدبلوماسي الساحر إلى الشرق الأوسط"⁸ حيث سجّل الملاحظات التالية:
 - ✓ إدارة بايدن حذرت دول الشرق الأوسط من المخاطر المحتملة لاحتضان بكين.
 - ✓ التذكير بتحذير البيت الأبيض "من أن ما تفعله الصين في العديد من المناطق حول العالم هو عمل يخدم مصالحها الذاتية فقط".
 - ✓ يورد المقال تصريحاً للمتحدث باسم مجلس الأمن القومي جون كيربي الذي يعتبر أن الرياض تمدّ السجادة الحمراء لشي لثظهر للولايات المتحدة أن انتقادها لنظامها ليس بالمجان.
 - ✓ يعتبر كاتب المقال أن ثمة شكوكاً لدى بعض حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ فترة طويلة حول ديمومة التزامها الإقليمي مما أثار الاهتمام بالبدائل الصينية.

⁶ [https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/12/08/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-](https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/12/08/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%B6%D8%AE-60-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9)

[/D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%B6%D8%AE-60-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9](https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/12/08/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%B6%D8%AE-60-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9)

⁷ <https://aawsat.com/home/article/4031271/%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82>

⁸ <https://www.politico.com/news/2022/12/07/xi-jinping-china-saudi-arabia-summit-00072784>

- ✓ اعتبار أن الإمارات والسعودية تتحدثان بشكل متزايد عن العلاقات الدفاعية مع الصين لأن أميركا هي أقل استعدادًا للوفاء بالتزاماتها الدفاعية من وجهة نظرهما.
- ✓ بلغت قيمة المبادلات التجارية بين الصين والسعودية عام 2021 نحو 87.3 مليار دولار في حين لم تتجاوز 24.8 مليار دولار مع الولايات المتحدة في العام نفسه.
- ✓ يورد الكاتب رأيًا للخبير المشارك في صياغة استراتيجية الأمن القومي الأميركية دون مورفي الذي يعتبر أن: "الدول العربية بما في ذلك السعودية لا تريد الاختيار بين الولايات المتحدة والصين التي لا يبدو أنها تريد حاليًا زيادة دورها الأمني في المنطقة".
- ✓ ينقل الكاتب عن السفير الأميركي السابق في سوريا روبرت فورد اعتباره أنه: "لا يمكن للصين أن تحل محل الولايات المتحدة كضامن للأمن الإقليمي ما دامت بكين تحافظ على علاقات وثيقة مع عدو السعودية إيران".
- نشر "المجلس الأطلسي" تقريرًا أعدّه محلّوه بعنوان "ماذا تعني زيارة شي جين بينغ إلى السعودية بالنسبة للشرق الأوسط؟"⁹ حيث سجّل التقرير جملة نقاط أهمّها:
 - ✓ لقد كثفت الصين والسعودية علاقاتهما طوال القرن الماضي والأمر أكثر من مجرد ردّ فعل على زلّت أميركية متصورة.
 - ✓ التعاون بين الجانبين له مزايا جيوسراتيجية للصين. فكلّما زاد نفوذ الصين على قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي زادت قوّتها لتخفّف من حدة الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط.
 - ✓ غياب مسألة التجارة عن المحادثات يكشف أنه على الرغم من الحجم الكبير للمبادلات التجارية بين الجانبين لا تزال الدول الخليجية متردّدة بشأن بعض جوانب شراكتها مع الصين.
 - ✓ يحب الكثيرون في واشنطن الاعتقاد بأنّ العلاقة الصينية الخليجية ليست استراتيجية وإنما هي علاقة تبادلية.
 - ✓ الشرق الأوسط هو من المناطق القليلة جدًّا في العالم التي تلتقي فيها مصالح وألويات الصين والولايات المتحدة حيث تستفيد بكين من نظام الأمن الإقليمي بقيادة واشنطن ولا تهتمّ بتحدّي الوضع الراهن، بل بالاستثمار فيه، وهذا ما يجعلها حريصة على الاستفادة المجّانية من هذا النظام لأطول فترة ممكنة.

⁹ <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/what-xi-jinpings-saudi-arabia-visit-means-for-the-middle-east/>

- ✓ لا يمكن للصين أن تضمن وصول شحنات النفط بأمان إلى موانئها في أوقات الصراع حيث يهيمن الجيش الأميركي على ممرات الشحن البحري في الخليج وهذا يعدّ نقطة ضعف.
- ✓ تدرك معظم دول الخليج أنّ سلامها وأمنها يعتمدان على علاقتها مع الولايات المتحدة، وهي مدركة تماماً أنّ الصين إما غير قادرة أو غير راغبة في أخذ مكان الولايات المتحدة في المستقبل المنظور.
- صحيفة "نيويورك تايمز"¹⁰ سجّلت في تقرير لفيفيان نيريم من الرياض مجموعة ملاحظات حول أبعاد الزيارة ودلالاتها وهذه أبرزها:
- ✓ الصين تفوّقت على الولايات المتحدة كشريك تجاري رئيس للسعودية منذ سنوات وهناك تصوّرات متنامية بين المسؤولين والأكاديميين ورجال الأعمال في السعودية والشرق الأوسط الكبير بأنّ الولايات المتحدة فقدت الاهتمام بمنطقتهم وأنها قوّة عظمى في حالة تراجع طويل الأمد.
- ✓ العديد من المسؤولين في الخليج يستعدّون لما يعتقدون أنه عالم ناشئ متعدّد الأقطاب، حيث لم تعد الولايات المتحدة تلعب دوراً مركزياً فيه.
- ✓ وصفت صحيفة وول ستريت جورنال الزيارة بـ "المحوّرية" ضمن تقرير للكاتب ستيفان كالن¹¹ اعتبر فيه أن الزيارة شهدت تعميق العلاقات بين أكبر مستورد وأكبر مصدر للنفط في العالم لكنّها لم تصل إلى حدّ توسيع التعاون العسكري بشكل صريح.
- نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريراً اعتبرت فيه أنّ دول الخليج تحاول إعادة ضبط سياستها الخارجية بالتزامن مع توجيه الولايات المتحدة اهتمامها إلى أماكن أخرى في العالم¹².

2. القمّة السعودية - الصينية

- توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين السعودية والصين (وهو أعلى مستوى في تصنيف صيني للعلاقات الدبلوماسية من خمس مستويات).
- مواصلة دعم المصالح الجوهرية لبعضهما بثبات، ودعم كل جانب الجانب الآخر في الحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه، وبذل جهود مشتركة في الدفاع عن مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول.
- تجديد السعودية التأكيد على الالتزام بمبدأ الصين الواحدة.

¹⁰ <https://www.nytimes.com/2022/12/08/world/middleeast/china-saudi-arabia-agreement.html>

¹¹ <https://www.wsj.com/articles/chinas-xi-jinping-to-meet-saudi-crown-prince-in-pivotal-visit-11670480051>

¹² https://www.washingtonpost.com/politics/chinas-xi-visiting-saudi-arabia-amid-bid-to-boost-economy/2022/12/06/35827952-75db-11ed-a199-927b334b939f_story.html

- دعم الصين للسعودية في الحفاظ على أمنها واستقرارها ومعارضة أي تصرفات من شأنها التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة بحزم ورفض أي هجمات تستهدف المدنيين والمنشآت المدنية والأراضي والمصالح السعودية.
- ترحيب الصين بدور السعودية في دعم توازن واستقرار أسواق البترول العالمية واعتبارها مصدرًا رئيسيًا موثوقًا للنفط الخام إلى الصين.
- تعزيز موقع المملكة كمركز إقليمي للشركات الصينية لإنتاج وتصدير منتجات قطاع الطاقة بالإضافة إلى الاستثمار المشترك في مشاريع الطاقة في دول المنطقة والدول المستهلكة لمنتجات الطاقة في أوروبا وإفريقيا.
- توقيع 71 اتفاقية ومذكرة تفاهم للتعاون في العديد من المجالات بعضها بين الحكومتين وبعضها الآخر يشمل القطاعين الحكومي والخاص والشركات من الجانبين.
- التأكيد على تطوير التعاون والتنسيق في المجالات الدفاعية والأمنية.
- تثمين الجانب السعودي لمبادرة الأمن العالمي التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ.

3. القمة الصينية - الخليجية

3.1 مواقف الرئيس الصيني في القمة الصينية - الخليجية

- الصين ودول الخليج شريكان طبيعيين لديهما قيم ثقافية متشابهة ويتبادلان التعاون بروح الفريق الواحد في وجه تغييرات الأوضاع الدولية والإقليمية
- يجب ترسيخ الثقة المتبادلة والدعم الثابت للمصالح الحيوية بين الجانبين والعمل معاً على صيانة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- لنكن شركاء لتحسين الأمن وستواصل الصين دعمها الثابت لدول مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على أمنها وتدعم دول المنطقة لحل الخلافات عبر الحوار والتشاور وبناء منظومة الأمن الجماعي في الخليج.
- ستواصل الصين استيراد النفط الخام بشكل مستقرّ وبكمية كبيرة من دول مجلس التعاون الخليجي وزيادة استيراد الغاز الطبيعي المسال منها، والاستفادة الكاملة من بورصة شانغهاي للبترول والغاز الطبيعي كمنصة لتسوية التجارة النفطية والغازية بالعملية الصينية.
- التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في إنشاء مراكز للبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وتعزيز التعاون في تكنولوجيا الجيل الخامس والجيل السادس للاتصالات.

3.2. مواقف وليّ العهد السعودي في القمة الصينية - الخليجية

- قمّتنا هذه تؤسّس لانطلاق تاريخي جديد للعلاقة بين الصين والسعودية وتهدف لتعميق التعاون في جميع المجالات وتنسيق وجهات النظر حيال القضايا الإقليمية والدولية.
- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الصين شريكاً أساسياً مهماً لها وقد انعكست ثمار إيجابية لهذه الشراكة على مصالحنا المشتركة وعلى أمن منطقتنا واستقرارها.
- الإشادة بالتطور المتسارع في العلاقة الخليجية الصينية وبالتنوع الواضح في مجالات التعاون الاستراتيجي.
- نتوقّع أن يستمرّ النموّ في المبادلات التجارية بعد إتمام المفاوضات الخاصة بإقامة منطقة تجارية حرّة بين الجانبين.
- تؤكّد دول المجلس استمرار دورها مصدرًا موثوقًا لتلبية احتياجات العالم والصين للطاقة.
- سنواصل بذل الجهود لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وهذه الغايات لن تتحقّق إلا بخروج المليشيات المرتزقة من جميع الأراضي العربية ووقف التدخّلات الخارجية في شأنها.

4. القمة العربية - الصينية

- الحرص المشترك على تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل.
- التأكيد على مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية واحترام مبدأ حُسن الجوار وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول.
- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط وهي التي تتطلّب إيجاد حلّ عادل ودائم لها على أساس حلّ الدولتين.
- الاتفاق على العمل بكل الجهود على بناء المجتمع العربي الصيني للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد.
- مواصلة التشاور السياسي وتبادل الدعم بين الجانبين في القضايا المتعلقة بمصالحهما الجوهرية وتعزيز التضامن بينهما في المحافل الدولية.
- التأكيد على التزام الدول العربية الثابت بمبدأ الصين الواحدة والتأكيد مجدّدًا على أن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية ورفض استقلالها ودعم الموقف الصيني في ملفّ هونغ كونغ ودعم جهود الصين لصيانة الأمن القومي في إطار "دولة واحدة ونظامان".

- رفض التدخّلات الأجنبيّة في سوريا وليبيا واليمن وضرورة العمل المشترك على مواجهة التنظيمات الإرهابية والتمترّفة على أراضيها، ودعم الجهود التي يبذلها لبنان والصومال والسودان لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار ومكافحة الإرهاب.
- دعم الجهود لإيجاد حلّ سياسي للأزمة الأوكرانية واستعادة الأمن والسلام وفقاً للقانون الدولي.

ملحق: جدول بتاريخ بدء ومراحل تطوّر العلاقات بين الدول العربية والصين

التوقيع على وثائق تعاون بشأن بناء الحزام والطريق	التوقيع على شراكة استراتيجية شاملة مع الصين	التوقيع على شراكة استراتيجية مع الصين	تاريخ بدء العلاقات الدبلوماسية مع الصين	البلد
2016	2014	1999	1956	مصر
2022			1956	سورية
2017			1956	اليمن
2015		2015	1958	العراق
2017		2016	1958	المغرب
2018	2014		1958	الجزائر
2018		2015	1959	السودان
2015			1960	الصومال
2018			1964	تونس
2018			1965	موريتانيا
2018		2018	1971	الكويت
2017			1971	لبنان
غير محدّد			1975	جزر القمر
غير محدّد		2015	1977	الأردن
2018		2018	1978	عمان
2018			1978	ليبيا
2018		2017	1979	جيبوتي
2018	2016		1984	الإمارات
2018	2022	2016	1990	السعودية
2018		2014	1988	قطر
2018			1989	البحرين
غير محدّد			1988	فلسطين

مستقبل أميركا في الشرق الأوسط

الموضوع

ملخص ندوة عقدها مركز كارنيغي للشرق الأوسط في 8 كانون الأول 2022، ضمن مؤتمره السنوي، تحت عنوان "هل هناك مستقبل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟"¹.

المضمون

❖ الأسئلة التي طُرحت على المشاركين:

- هل يمكن فعلاً لروسيا أو الصين أن تحلًا مكان الولايات المتحدة؟ وكيف يتعامل اللاعبون الإقليميون مع هذا الأمر؟
- كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تنظر إلى المنطقة اليوم؟
- كيف تنظر تركيا ودول الخليج إلى دور الولايات المتحدة الحالي في المنطقة؟
- ما مدى تأثير زيارة الرئيس الصيني إلى السعودية على مستقبل الولايات المتحدة في المنطقة؟

آراء المشاركين ردًا على الأسئلة:

- أصبحت الصين الآن الشريك التجاري الرئيسي والشريك الاقتصادي لدول الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج، لأنّ معظم موارد الطاقة في دول الخليج تتجه الآن نحو آسيا.
- ترى دول الخليج أنّ هناك فرصة يمكنها اقتناصها لخدمة مصالحها الوطنية الفضلى من خلال التعامل مع القوى المتنافسة عالمياً والحصول على أفضل ما لديها لتقدّمه، خاصة وأنّه يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنّها الشريك الذي لم يكن ذا مصداقية.

¹ شارك في الندوة كل من: سنان ويلكن الباحث في مركز كارنيغي - أوروبا، عبد الله باعبود الأكاديمي والباحث غير المقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، زها حسن المحامية في مجال حقوق الإنسان والمتخصصة في الشؤون الفلسطينية، كريم سجادبور الباحث في مركز كارنيغي - أميركا.

- إنّ دول الخليج ترسل العديد من الرسائل إلى شركائها الدوليين، وبالطبع إلى الولايات المتحدة، مفادها أنّها غير راضية عن سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وهي ليست الشريك الوحيد لهم، بل إنّ مصالحهم الوطنية واقتصادهم الوطني أهم بكثير مما يحدث، وأنّهم سيعملون مع روسيا، فهي شريكتهم في أوبك بلس.
- إنّ المنافسة على سوق النفط والغاز تأتي من الولايات المتحدة أيضاً، لما تنتجه من غاز وبنفط صخري.
- العلاقة متوترة كثيراً بين الولايات المتحدة والسعودية، فالقضية لا تقتصر على كونها مصلحة وطنية وائتلاف وطني بل هي أيضاً قضية شخصية، حيث شعرت السعودية بالإهانة من طريقة تعاطي الرئيس بايدن معها.
- هناك تقدير مبالغ فيه بالاعتقاد أنّ الولايات المتحدة سوف تنسحب من المنطقة، لقد استثمرت الولايات المتحدة الكثير من الأموال ومصالح الطاقة في المنطقة ولديها الكثير من الروابط ومن المصالح الاستراتيجية التي لا يمكنها تركها وراءها.
- الولايات المتحدة تمنع عن قصد أو عن غير قصد بلدان الشرق الأوسط من العمل معاً، حيث في اللحظة التي قالوا فيها إنّهم سوف ينسحبون من المنطقة كانت هناك حركة دبلوماسية قوية جداً وسريعة جداً بين هذه البلدان.
- يجب عقد اتفاق بين السعودية بشكل خاص وإيران، علماً بأنّ هناك مفاوضات جارية وقد انتقلت من محادثات أمنية منخفضة المستوى إلى محادثات دبلوماسية.
- إنّ نتيجة الاحتجاجات في إيران مهمّة ولها تأثير على المنطقة، لكن موضوع خلافة المرشد ومستقبله في إيران أهمّ من ذلك بكثير.
- لا يوجد لدى دول الخليج استراتيجية ممنهجة لمواجهة الخطر الإيراني، لذا فمن الممكن أنّهم يعتمدون سياسة الاحتواء بدلاً من المواجهة.
- لم تعد دول المنطقة تثق بالولايات المتحدة، والدول الإقليمية تنظر إلى العالم من منظور منافسة القوى الكبرى، لذلك تصبح استراتيجية الهيمنة الاستراتيجية مطّاطة.
- تركيا حليف رسمي للولايات المتحدة لكنّ العلاقة تحوّلت إلى علاقة معاملات بينهما (علاقة تبادلية).
- منافسة القوى العظمى تُفسح المجال للبلدان التي ترغب في إظهار درجة أعلى من الاستقلالية الاستراتيجية وعلى الولايات المتحدة الاعتراف بذلك، لذا فإنّ تركيا تمضي قدماً في سياق علاقة صعبة للغاية مع أميركا.
- على الولايات المتحدة أن تقف مع تركيا وهذه هي الطريقة التي تبني وتقوّي بها الشراكات بين البلدين.

- السياسة الأميركية المنعزلة تجاه الفلسطينيين من جهة و"إسرائيل" من جهة أخرى أدت إلى تفاقم التوترات، وتقويض المصداقية الأميركية دولياً وفضح النفاق. هذا الأمر يؤدي إلى تشجيع العناصر الأكثر تشدداً في المجتمع الإسرائيلي.
- تكمن المشكلة الأساسية في الانخراط الأميركي حيث تعمل على مسارين منفصلين ومتميزين، مسار لـ "إسرائيل" يرفض أي عملية سلام مع الفلسطينيين، ومسار آخر للفلسطينيين مشتق تماماً من عملية سلام غير موجودة.
- يرى الفلسطينيون أنه لا بديل عن الولايات المتحدة في المنطقة. بالنسبة لهم هي لعبة انتظار قيادة الولايات المتحدة فيما يتعلّق بمقاربة التعامل مع الفلسطينيين و"إسرائيل" في ملفّ صنع السلام.
- إنّ تأثير مذكرة التفاهم لتوريد الغاز من "إسرائيل" إلى أوروبا عبر مصر يعتمد على مدى استفادة الفلسطينيين منها، فحتى الآن لا يوجد طاقة كهربائية في غزة.
- على الولايات المتحدة إعادة التفكير في نهجها تجاه "إسرائيل"، ونهجها غير المشروط تجاه العلاقات الثنائية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، فهي ستواجه صعوبات في السعي ليس فقط لحلّ الدولتين بل سيكون هناك انعكاسات على التكامل الإقليمي وتطبيع "إسرائيل" في الشرق الأوسط.
- على الولايات المتحدة أن تضع شروطاً حقيقية للحكومة الإسرائيلية الجديدة لمنع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.
- تُظهر الولايات المتحدة أنها تريد تقليص وجودها في الشرق الأوسط، ولكن في نفس الوقت لا تسمح لمنطقة الشرق الأوسط بالتحوّل في المحادثات وإقامة تحالفات أو علاقات وشراكات مع دول مثل روسيا والصين.
- لا يمكن للولايات المتحدة أن تقلص وجودها في المنطقة وتخفّض مستوى شراكاتها في نفس الوقت لأنّ ذلك يُخلي الساحة للصين وروسيا.
- لا يمكن لدول الخليج التعاون مع إيران، فهذا البلد يسعى للتدمير فقط، لذا من الطبيعي التوجّه نحو روسيا أو الصين.
- التغيير في توجّه إيران من البند الثوري إلى الدولة القومية سيكون العامل الوحيد والأكثر تأثيراً في تغيير اللعبة السياسية في المنطقة منذ ثورة 1979 في إيران.
- ما دامت إيران في حالة انتفاضة وطنية، سيكون من غير الحكمة للغاية أن تحاول الولايات المتحدة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، لأنّ ذلك من شأنه أن يؤثّر داخل إيران لجهة تمكين النظام ضد الشعب.

- يجب أن تكون هناك ثلاث ركائز لاستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران: 1- قهر واحتواء الطموحات النووية التي تظلّ ركيزة. 2- مواجهة واحتواء الطموحات الإقليمية. 3- محاولة دعم قضية الحكومة التمثيلية في إيران.

التوتر بين صربيا وكوسوفو

الموضوع

عادت التوترات بين صربيا وكوسوفو إلى الواجهة خلال الشهرين الماضيين. فالإجراءات التي تتخذها سلطات كوسوفو اعتبر صرب كوسوفو أنها تستهدفهم وهو ما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات ضد السلطات الكوسوفية. كما اعتبرت السلطة الصربية أن إجراءات القيادة الكوسوفية تمثل اضطهادًا للصرب هناك وهو ما أدى تصعيد التوتر بين الطرفين. وعلى الرغم من أن القوى الدولية الفاعلة هناك هي روسيا والاتحاد الأوروبي، اتفقت على ضرورة احتواء الأزمة الراهنة فإن التوتر بين الطرفين ما يزال يتصاعد.

النتائج

- يعيش في كوسوفو 1.8 مليون شخص 92٪ منهم ألبان و6٪ صرب والباقيون هم من البوشناق، والقران (أقلية مسلمة)، والأتراك، والغجر.
- بعد تفكك يوغوسلافيا في التسعينيات، سعت كوسوفو إلى الحكم الذاتي والاستقلال. رفضت صربيا الموضوع بشكل قاطع، ولكن رغم ذلك أعلنت كوسوفو الاستقلال من جانب واحد في عام 2008. يعترف الآن ما مجموعه 99 من أصل 193 دولة تابعة للأمم المتحدة باستقلال كوسوفو، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا و22 من أصل 27 دولة في الاتحاد الأوروبي. لكن روسيا والصين لم تعترفا باستقلال كوسوفو.
- بينما تدعم روسيا موقف صربيا في هذه الصراع، يقف الاتحاد الأوروبي على مسافة واحدة من الطرفين مع ميل بسيط لدعم كوسوفو. قدّم الاتحاد الأوروبي مساعدة كبيرة لكوسوفو من خلال برامج ومبادرات مختلفة، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (إيوليكس)، والتي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون ودعم تطوير المؤسسات الديمقراطية في كوسوفو. كما قدّم الاتحاد الأوروبي مساعدة اقتصادية إلى كوسوفو من خلال أداة الاتحاد الأوروبي للمساعدة قبل الانضمام (IPA) وبرامج التمويل الأخرى.
- صربيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ عام 2012. أما كوسوفو فقد تقدّمت بطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر كانون الأول 2022.
- منذ العام 2008 تشهد العلاقات بين صربيا وكوسوفو توترا. ورغم توقيع ما يزيد على 30 اتفاقية بين الطرفين لا تزال هذه الساحة تشتعل من فترة لأخرى.

- خلال شهر تشرين الثاني 2022 حصل توتر بين الأقلية الصربية في كوسوفو وسلطة البلاد بسبب قرار حكومة كوسوفو إجبار سكان المناطق ذات الأغلبية الصربية على استبدال لوحات أرقام سياراتهم الصادرة من صربيا بأخرى صادرة عن كوسوفو وهو ما رفضه صرب كوسوفو. حينها اتهمت كوسوفو صربيا بإثارة توترات عرقية وزعمت أن روسيا تدعمها.
- في 5 تشرين الثاني، استقال نواب من صرب كوسوفو ورؤساء بلديات وقضاة وأكثر من 500 شرطي من مناصبهم بشكل جماعي.
- نتيجة التوتر الذي حصل في شهر تشرين الثاني 2022 قامت شرطة كوسوفو بتاريخ 10 كانون الأول 2022 باعتقال شرطي صربي سابق مشتبه في ضلوعه في هجمات على شرطة كوسوفو، وهو ما أثار غضب الأقلية الصربية. منذ تلك الحادثة يتصاعد التوتر في شمال كوسوفو بسبب احتجاج الصرب على أسلوب تعامل سلطات كوسوفو معهم.
- في 10 كانون الأول، أقيمت قنبلة صوتية على دورية استطلاع تابعة للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، كما حدث تبادل لإطلاق النار بين الشرطة المحلية ومجموعات مجهولة.
- أقام مئات من الصرب الموجودين في شمال كوسوفو حواجز على الطرق مما أعاق حركة المرور عند معبرين حدوديين رئيسيين مع صربيا.
- منذ العام 1999 تتواجد قوات حفظ السلام الدولية بقيادة الناتو في كوسوفو. بعد التوتر الأخير طلبت صربيا من هذه القوات السماح بعودة الجيش والشرطة الصرب إلى الإقليم الذي تتواجد فيه الأقلية الصربية في كوسوفو. حتى اللحظة لم يصل رد رسمي على طلب السلطات الصربية، ولكن لا يبدو أن الناتو سيوافق.

صورة رقم 1: توزع الأقلية الصربية في كوسوفو



توصيات اليمين الصهيوني

لإدارة بايدن

للعام 2023

الموضوع

نشرت مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات (تابعة لليمين الصهيوني) دراسة للكاتبين ديفيد أديسنيك وجون هاردي تحت عنوان "تتبع السياسة الخارجية لإدارة بايدن: مراجعة سنوية" (كانون الأول 2022). رصدت الدراسة السياسة الخارجية لإدارة بايدن للعام 2022 في عدد من المناطق والملفات وتضمنت توصيات محدّدة حول كيفية تحسين أدائها في عام 2023. هذه المؤسسة ذات تأثير ضعيف داخل إدارة بايدن ولكن تقديرها يكشف أجندة اليمين الإسرائيلي وما يحاول فعله في أروقة الكونغرس وتزداد أهمية ذلك مع فوز نتياهو في الانتخابات الأخيرة.

ملخص التوصيات

في ما يلي عرض لأبرز التوصيات التي تضمنتها الدراسة بالنسبة للدول والقضايا ذات الصلة بمحور المقاومة:

■ الخليج:

- ✓ طمأنة الحلفاء الخليجيين من خلال الأقوال والأفعال أن بإمكانهم الاعتماد على الدعم الأمريكي المستمر بغض النظر عن الحزب الذي يحكم في البيت الأبيض.
- ✓ تنسيق السياسة المتبعة إزاء إيران مع الرياض والحلفاء الآخرين في الشرق الأوسط وهذا من شأنه طمأنتهم بأن أميركا تفضل الأصدقاء على الأعداء.
- ✓ مواصلة العمل على إدخال الحلفاء في الخليج ضمن التحالفات الأميركية الإقليمية والعالمية ومضاعفة الجهود لإقناعهم بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل".
- ✓ إصلاح العلاقات مع الرياض ما يساعد واشنطن على تأمين الدعم السعودي في سوق النفط ويشجّع المملكة على متابعة التطبيع مع "إسرائيل".

■ إيران:

- ✓ فرض عقوبات اقتصادية صارمة على إيران.
- ✓ إلقاء خطاب رئاسي موجّه إلى الشعب الإيراني يتضمّن دعم سعيه لإسقاط النظام القمعي.
- ✓ إنشاء صندوق للإضراب لدعم المتظاهرين الإيرانيين.

- ✓ العمل مع المملكة المتحدة لـ "استعادة" عقوبات الأمم المتحدة على إيران.
- ✓ فرض عقوبات في مجال حقوق الإنسان على آية الله (السيد) علي خامنئي والرئيس إبراهيم رئيسي.
- ✓ حظر إعطاء تأشيرات لنُخب النظام بسبب التورط في انتهاكات حقوق الإنسان.

■ "إسرائيل":

- ✓ إغلاق تحقيق وزارة العدل في مقتل (الصحافية) شيرين أبو عقلة. فهذا التحقيق يسيء إلى قدرة "إسرائيل" على إجراء تحقيقاتها المستقلة ويمكن أن يجعل القوّات الإسرائيلية والأميركية أكثر عرضة للتحقيقات المنحازة من قبل المحكمة الجنائية الدولية.
- ✓ الاستمرار في تعزيز مسار التطبيع في إطار اتفاقيات أبراهام عن طريق تقوية الاتفاقيات القائمة وتوقيع اتفاقيات جديدة.
- ✓ تفكيك هيئات الأمم المتحدة المنحازة ضد "إسرائيل"، وخاصة لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- ✓ مطالبة السلطة الفلسطينية بإجراء إصلاحات كشرط مسبق لنيل تمويل الأونروا.

■ لبنان:

- ✓ إلغاء خطة لدفع رواتب الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي حيث يجب على الكونغرس التحقيق في شرعية المبادرة نظراً لارتفاع مخاطر تمويل الإرهاب التي يمثلها لبنان.
- ✓ التخلّي عن اتفاقية تزويد لبنان بالغاز والكهرباء التي تنتهك نص وروح قانون قيصر حيث ينبغي على الكونغرس تأكيد سلطته ودعم قانون العقوبات الأميركي ضدّ "نظام الأسد".
- ✓ مراجعة سياسة واشنطن إزاء لبنان حيث أنفقت واشنطن خلال السنة المالية (2021) نحو 800 مليون دولار من أموال دافعي الضرائب على هذا البلد الذي يمثل "قاعدة إرهابية إيرانية".

■ الجهاديون السّنة:

- ✓ تصنيف حركة طالبان كمنظمة إرهابية أجنبية واعتبار قادتها إرهابيين عالميين والامتناع عن تقديم أي مساعدات للشعب الأفغاني من خلال الحركة.
- ✓ دعم المقاومة الأفغانية (ضد طالبان) والتي يمكن أن تكون بمثابة قناة للمساعدة وتوفير المعلومات الاستخبارية عن الحركة والجماعات الإرهابية الأجنبية العاملة في البلاد.

- ✓ تصنيف باكستان كدولة راعية للإرهاب وقطع جميع المساعدات العسكرية والاقتصادية عنها والتحالف الوثيق مع الهند لاحتواء التهديد الإرهابي الذي ترعاه باكستان.
- ✓ الاستمرار في دعم الحكومة الصومالية والنظر في زيادة عديد القوّات الأميركية المشاركة هناك ومساعدة الدول الإفريقية على تنظيم جيوشها وحكوماتها لمكافحة انتشار التنظيمات الجهادية.

▪ سوريا:

- ✓ العودة إلى سياسة الضغوط القصوى على الأسد بما في ذلك التطبيق الكامل لعقوبات قيصر ويجب على الإدارة الأميركية أن تسحب دعمها لاتفاقيات الطاقة الإقليمية التي يستفيد منها نظام الأسد.
- ✓ توظيف نفوذ الولايات المتحدة - بصفتها أكبر مانح لمساعدات الأمم المتحدة في سوريا - من أجل دفع المنظمة لمنع (نظام) الأسد من حرف مسار المساعدات واستئصال الفساد داخل منظمة الأمم المتحدة نفسها.
- ✓ بناء قناة موازية للمساعدات الإنسانية لشمال غرب سوريا للحماية من الفيتو الروسي على مساعدات الأمم المتحدة للمنطقة.
- ✓ صياغة استراتيجية مشتركة بين الوكالات الأميركية لمكافحة تهريب الأسد للمخدرات بناءً على المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قانون CAPTAGON المشترك بين الحزبين.

▪ تركيا:

- ✓ العمل مع الناتو للضغط على أردوغان لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في تركيا واحترام نتائجها حيث يفرض القانون التركي على الحكومة إجراء انتخابات رئاسية في موعد أقصاه حزيران 2023.
- ✓ معاقبة أي مسؤول تركي يتبين أنه متواطئ في عمليات التمويل غير المشروعة حيث لا تزال تركيا ملاذاً لعمليات من هذا النوع تشارك فيها حماس وداعش وجماعات إرهابية أخرى.
- ✓ عدم السماح بإتمام بيع طائرات F-16 إلى حين توقّف أردوغان عن تهديد اليونان والموافقة على انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو.
- ✓ مواصلة الدوريات العسكرية الأميركية مع الشركاء الأكراد السوريين وإبلاغ أنقرة بأن الولايات المتحدة ستفرض عقوبات إذا نُفذت العملية البرية التركية.